



## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سواتو ..... (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

## مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

وتود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها للسفير بول بادجي على الطريقة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى، بصفته رئيس اللجنة خلال الدورة الثانية والستين. وباعتبار دول الجماعة الكاريبية أعضاء في حركة عدم الانحياز، فإنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتلاحظ حركة عدم الانحياز بقلق الحالة المتدهورة التي يواجهها المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ويشير ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد قواه لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من عدم إحراز آلية نزع السلاح لأي تقدم يذكر في السنوات الأخيرة، لا تزال الجماعة الكاريبية مخلصه في التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نعرب مجددا عن دعمنا لعمل هيئة نزع السلاح والفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع لها، كما نؤيد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

السيد ألويدور (هايتي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهي أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غيانا، وبلدي هايتي. إننا نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ونعتقد أن مناقشاتنا تحت قيادتكم، ستُكلّل بالنجاح. كما نود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونؤكد لهم دعمنا، بينما نتناول، على نحو جماعي، مسألتنا نزع السلاح والأمن الدولي. ونود أيضا أن نشكر السفير سيرجيو دوارتي على بيانه الاستهلاقي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



القاطع والقوي لاستمرار استخدام البحر الكاريبي للشحن والنقل العابر للمواد النووية والنفائات السامة في البحر الكاريبي. ولا نزال نهيئ بالبلدان التي تنتج النفائات النووية والسامة أن تنفذ على وجه الاستعجال التدابير اللازمة لإنهاء الحاجة إلى الشحن العابر لتلك النفائات النووية والسامة. كما تحت الجماعة الكاريبية البلدان المعنية حاليا بإنتاج أو شحن النفائات النووية على أن تعتمد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في سبيل التقيد بالتدابير الأمنية الخاصة بنقل المواد الإشعاعية، لا سيما التدابير المعتمدة في المؤتمر العام السابع والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويظل المجتمع الدولي منشغلا بالتهديد الناجم عن حصول أطراف فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ومع تمديد العمل بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستسعى الجماعة الكاريبية، إلى جانب دول أعضاء أخرى، إلى تكثيف جهودها لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ووفاء بالتزاماتنا بموجب القرار، تلاحظ الجماعة الكاريبية أن العديد من أعضائها قد رفعوا تقاريرهم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة خصيصا لرصد التنفيذ. ويحدونا الأمل أن يوفر تمديد الولاية للدول الأعضاء فرصة سانحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في المجالات التي يتناولها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن توفير البرامج التي يمكن أن تُيسر تنفيذ القرار. وفي هذا الصدد، ندعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات، وتشاطر أفضل الممارسات، ونقل التكنولوجيا، عند الاقتضاء، لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار.

ولا يزال انتشار الأسلحة التقليدية مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وهو يظل سببا للصراعات والجريمة المنظمة، لا سيما الاتجار بالمخدرات.

ولا تزال الجماعة الكاريبية ترى أن تعدد الأطراف هو الخيار الوحيد الممكن لصون السلم والأمن الدوليين. والتحدي الحاسم والملح الذي نواجهه يكمن في كفاءة فعالية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، لدى العمل على تعزيز ومعالجة المسألتين الصعبتين المتمثلتين في نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن نعالج هاتين المسألتين إحداهما مع الأخرى لضمان إحراز تقدم متوازن، وبناء ثقة متبادلة. وبناء عليه، تدعو الجماعة الكاريبية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تعزيز مزيد من الاحترام للالتزامات القانونية التي ستنتج عن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تود الجماعة الكاريبية أن تشدد على ضرورة تقديم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويتجسد التزام الجماعة الكاريبية بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في مشاركة جميع أعضائها في معاهدة تلاتيلولكو، التي شكلت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في منطقة أهلة بالسكان. وقد أفلح هذا الجهد لمنع انتشار الأسلحة النووية في وضع إطار لتخليص المنطقة من التهديد المتمثل في انتشار الأسلحة النووية، وجعلنا تتميز بأننا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

ولا يزال أعضاء الجماعة الكاريبية يسترعون الانتباه إلى مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة، أي النقل العابر للنفائات النووية في مياه منطقتنا. وكما أعرب عن ذلك سابقا، إن خطر وقوع حادث عرضي، أو الأدهى من ذلك، وقوع هجوم إرهابي على واحدة من شحنات النفائات النووية، يشكل تهديدا خطيرا ليس على استدامة بيئة المنطقة واقتصادها فحسب، بل أيضا على وجودنا ذاته في منطقة البحر الكاريبي. وما فتئ رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية ورابطة دول البحر الكاريبي يدعون باستمرار إلى الوقف الكامل لتلك الشحنات عبر مياهنا، ونكرر تأكيد رفضنا

خطة التنمية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبدى الإرادة السياسية اللازمة من خلال وقف انتشار الأسلحة النووية، ووضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى نحو أعم، من خلال الامتثال الصارم للالتزامات الدولية المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويعرب أعضاء الجماعة الكاريبية عن استعدهم المتواصل للاستمرار في العمل من أجل اعتماد آليات مشتركة، وسيشاركون على نحو بناء في المداولات الدولية، بينما نسعى بصورة جماعية إلى العمل على إحراز التقدم في جدول الأعمال المتعلق بترع السلاح.

**السيد أشاريا (نيبال)** (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أهنئكم، أنتم وبقية أعضاء المكتب، على انتخابكم لرئاسة اللجنة. وباسم وفد نيبال، أود أيضا أن أعرب عن صادق تقديري للممثل السامي سيرجيو دوارتي على عرضه الشامل. وتؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اليوم، لا يزال عالمنا يدفع تكاليف باهظة لشراء الأسلحة، لكنه لا يوفر إلا القليل من الموارد لتحقيق التنمية. وبالتالي، لا تزال مكاسب نزع السلاح بعيدة المنال. ولا تزال نشعر بالإحباط إزاء استمرار عدم إحراز التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وذلك ما يجعل مفهوم نزع السلاح العام والشامل، الذي ندافع عنه، سرايا. وفي غياب أي تقدم صوب تحقيق ذلك الهدف، يرقن السلم والأمن الدوليان بوجود مخزون هائل من الأسلحة النووية على وشك التعرض لخطر الانتشار، بما في ذلك خطر سقوط أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

وباعتبار نيبال طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تؤيد عدم الانتشار الكامل للأسلحة النووية،

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تُعتبر الأسباب المعاصرة للدمار الشامل، مسألة ذات أولوية قصوى لمنطقتنا، وتستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا. وقد تسببت الزيادة المطردة في انتشار هذه الأسلحة فعلا بمعاناة شديدة، حيث يُقتل بها آلاف الناس كل سنة. ونود أن نكرر النداءات التي سبق أن أطلقناها الجماعة الكاريبية لكي تقوم الأمم المتحدة بمواصلة استكشاف نطاق وجدوى ومعايير إجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة في إطار الجمعية العامة، تضع معايير دولية مشتركة يمكن أن توافق عليها الأطراف كافة. ولا بد من القيام بذلك بغية كفالة أن يمثل الذين يتاجرون بتلك الأسلحة يمثلون للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشجع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها في هذا الصدد.

وترحب الجماعة الكاريبية بالاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف مرة كل سنتين، الذي عُقد في نيويورك من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، في إطار برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة. ونقر بأهمية العمل على تنفيذ توصياته ووضع آلية لمتابعة البرنامج. كما تشدد الجماعة الكاريبية على أهمية النظر في مسألة الذخائر، لأنها مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل الجماعة الكاريبية، من جانبها، السعي إلى بذل جهود إقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، ونرحب بكل أشكال التعاون والمساعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتؤكد الجماعة الكاريبية على أهمية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية في جدول أعمال الجمعية العامة. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية المقبولة دوليا الإقرار بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نظرا للأموال الطائلة التي تُنفق على الأسلحة في جميع أنحاء العالم، مما يُحوّل موارد ضرورية عن

مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويسر نيبال أن تستضيف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ، الذي باشر أعماله في كاتماندو في آب/أغسطس من هذا العام. وباسم وفد نيبال، أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الأعضاء، فرادى وجماعات، على دعم نقل مقر المركز الإقليمي من نيويورك إلى كاتماندو. بموجب قرارات الجمعية العامة. كما أود أن أتقدم بشكري الخاص إلى الممثل السامي ومكتبه على تحقيق هذا الانتقال وفقا لقرارات الجمعية العامة والاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين حكومة نيبال والأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد قدمت حكومة نيبال مساهمة مالية متواضعة في العملية المتعلقة بالمركز الإقليمي. وأحث الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لبرامج المركز، الذي يعتمد في سير أعماله على المساهمات الطوعية. وأشار الأمين العام في تقريره إلى حاجة المركز إلى تمويل أساسي لكفالة تلبية احتياجاته من حيث التوظيف وللمباشرة أعماله. وسيسر وفد نيبال أن يقدم مشروع قرار يشمل هذا الجانب من عمليات المركز الإقليمي. وجريا على العادة المتبعة، أتطلع إلى الحصول على دعم اللجنة الإيجابي لجعل المركز الإقليمي فعالا في تنفيذ الأنشطة المناطة به.

وأي استمرار في التأخير في نزع السلاح سيزيد من تكاليف الفرص المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن الدوليين. ويجب أن نسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة في هدفنا المتمثل في نزع السلاح الشامل. وينبغي ألا يستمر المأزق الحالي. ولا بد أن نعمل على تنشيط المفاوضات الموجهة لتحقيق النتائج بشأن مسائل نزع السلاح. ولا نزال نؤكد على أن الأمم المتحدة في أفضل موقع لإحراز التقدم. ولذلك يجب أن نُفَعِّل آليات التفاوض القائمة. وكل ما نحتاج إليه هو تجديد تركيزنا وتعزيز الإرادة السياسية للقيام بذلك. ولا تزال نيبال، من جانبها، على استعداد لدعم أي مبادرة مجدية في ذلك الاتجاه.

وتشدد على ضرورة التطبيق الصارم للأحكام المتعلقة بالضمانات والتحقق لمنع انتشار المواد النووية. وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل تعزيز آلياتها المعنية بالضمانات لزيادة فعالية عدم الانتشار. كما ينبغي أن نحرز تقدما ملموسا صوب مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يسعى مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى إحراز التقدم في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أيضا بذل الجهود للتوصل إلى البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكفالة امتثال جميع الدول لذلك الصك.

وترفض نيبال أي انتهاك للفضاء الخارجي لأغراض عسكرية. فحرمة الفضاء الخارجي ينبغي الحفاظ عليها مهما كان الثمن، باعتبارها إرثا مشتركا للبشرية يُستخدَم للأغراض السلمية. ونؤيد فرض رقابة صارمة على انتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ندعو إلى تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجب استكمال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على نحو فعال لمواصلة مراقبة الأسلحة التقليدية. وبالمثل، هناك مبررات قوية للتعجيل بإبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وندعم إنشاء فريق عامل للتحضير لإجراء المفاوضات. كما ينبغي أن نسعى إلى إحراز تقدم صوب عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن، بغية إطلاق عملية حقيقية تشمل كامل نطاق نزع السلاح.

وتعتقد نيبال أن المبادرات الإقليمية لنزع السلاح تشكل الركائز الأساسية التي يقوم عليها نزع السلاح وإحلال السلام واستتباب الأمن على الصعيد العالمي، وندعم المعاهدات والمبادرات الإقليمية، بما في ذلك معاهدات إنشاء

العسكرية. وتقدم أرمينيا بصورة دورية المعلومات الصحيحة عن عمليات نقل أسلحتها التقليدية ونفقاتها العسكرية. وتواصل أرمينيا دعمها النشط لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضوابط ووقفه. وتلتزم أرمينيا، على وجه الخصوص، بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويسعدنا أن يكون الاجتماع الثالث الذي يعقد كل سنتين لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة قد أسفر عن اعتماد تقرير موضوعي. ونعتقد أن التقرير سيسهم مساهمة حقيقية في تحسين وتعزيز برنامج العمل.

وتؤيد أرمينيا تماماً جهود المجتمع الدولي للتخلص من الألغام المضادة للأفراد. وأود أن أشير بهذا الخصوص إلى أن أرمينيا أعربت باستمرار، منذ دخول اتفاقية أوتواوا حيز النفاذ، عن استعدادها للانضمام إلى الاتفاقية. غير أن انضمام أرمينيا إلى الاتفاقية رهن باستعداد بلدان أخرى في منطقتنا للانضمام إلى هذا الاتفاق الدولي والامتنال لنظامه. ونعتقد أن انضمام بلدان المنطقة إلى الاتفاقية بشكل متزامن من شأنه ضمان فعالية الاتفاقية وتقليل تصورات التهديد الأمني في جنوب القوقاز.

يشكل تحديد الأسلحة التقليدية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مسألة ذات أهمية قصوى لأمن بلادي. فأرمينيا تقع في منطقة ما زالت تشهد عددا من الصراعات التي لم تُحسم. وفضلاً عن ذلك، فإن الترتيبات الأمنية الإقليمية غائبة في جنوب القوقاز. وغني عن البيان أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، مع الالتزام الكامل وغير المشروط ببنودها، تؤدي في هذه الظروف دوراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار والسلم في جنوب القوقاز. ومما يؤسف له أن هذا الاتفاق المحوري يتعرض للخرق في

السيد تاشكيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئتنا على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن دورة اللجنة، تحت قيادتكم المقتدرة، ستكون مثمرة وناجحة. كما أعرب عن تقديري للسفير بادجي على عمله الرائع خلال الدورة الثانية والستين.

تواجه أرمينيا، بحكم موقعها الجغرافي، مسائل تتعلق بالأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل. وتولي أرمينيا اهتماماً بالغاً للتنفيذ غير المشروط للاتفاقات القائمة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار ومواصلة تعزيزها، فضلاً عن آليات التحقق والمؤسسات الدولية. وتعتقد أرمينيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور مركزي في الإبقاء على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ويساورنا القلق إزاء المستجدات المتعلقة ببرنامج إيران النووي وعواقبه الإقليمية المحتملة.

ونتابع عن كثب المناقشات الدائرة في مجلس الأمن ونأمل أن تسفر المفاوضات الجارية برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب الجهود الدبلوماسية، عن التوصل إلى حل مقبول على نحو متبادل. كما نود أن نشدد على الأهمية الهائلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعتقد أرمينيا أن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، بالاقتران بتعزيز قدرات نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوية النظم الوطنية للرقابة على الصادرات، من شأنه أن يعزز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعزيزاً قوياً وأن يقربنا من الهدف الصحيح المتمثل في عالم آمن من ويلات الأسلحة النووية.

تولي أرمينيا أهمية كبيرة لترع السلاح التقليدي. وأشير بهذا الخصوص إلى دعمنا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات

أحد أهم العوامل الأساسية التي يمكن أن تقربنا من الاستقرار والسلم الدائم في جنوب القوقاز.

**السيد سين سون هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأوجه التهنية إلى أعضاء المكتب الآخرين أيضاً.

ثمة تحديات خطيرة ما زالت تواجه الرغبة التي طالما راودت البشرية في بناء عالم ينعم بالسلم والرخاء. ولا تزال الحالة الإقليمية في منطقة شمال شرقي آسيا، المحيطة بشبه الجزيرة الكورية على الأخص، متوترة. وتشهد هذه المنطقة، للأسف، حالة خطيرة تلو الأخرى. فخلف مشاهد الحوار، تجري تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق على افتراض توجيه ضربات نووية وقائية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة أكثر سفوراً على نحو متزايد بالتوازي مع تحرك لإدماج التحالفين العسكريين الثنائيين بين الولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلد يتعرض لتهديدات مستمرة من جانب القوة العظمى. ويرجع خيارنا في امتلاك رادع نووي إلى سياسة الولايات المتحدة العدائية العميقة الجذور والتهديدات النووية المستمرة منذ أكثر من نصف قرن. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظل ثابتة على موقفها في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سلمياً من خلال الحوار والمفاوضات. وكان العمل الجاري في تعطيل المنشآت النووية، حتى وقت قريب، قد بلغ المرحلة النهائية، وكان يجري إعداد إعلان نووي بقصد تقديمه، وحتى التدابير المقررة لمرحلة التفكيك كان يجري تنفيذها مقدماً. ويمثل ذلك تعبيراً واضحاً عن رغبتنا الصادقة في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. وسنواصل

منطقتنا. فخلال السنوات القليلة الماضية، تجوهلت الحدود القصوى للأسلحة التقليدية المحددة لبلدان منطقتنا بصورة سافرة مما يشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الهش في جنوب القوقاز. ونعتقد أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي له أن يرد على هذا الانتهاك الصريح للقانون الدولي وأن يتخذ الخطوات الضرورية لاستعادة صلاحية المعاهدة في منطقتنا. ولا جدال في أن الالتزام الصارم بالمعاهدة من جانب جميع بلدان جنوب القوقاز الثلاثة هو أحد الشروط المسبقة الأساسية للأمن والاستقرار الإقليميين.

لقد استرعينا انتباه اللجنة في بياناتنا خلال الدورتين السابقتين للجمعية العامة إلى سباق التسلح الذي لم يسبق له مثيل الذي أطلق عنانه في جنوب القوقاز وإلى عواقبه المحتملة. فإلى جانب انتهاك معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في جنوب القوقاز، نشهد سباق تسلح لا مثيل له، فضلاً عن الارتفاع الهائل في الميزانيات العسكرية، مما أسفر عن تصاعد التوترات وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة بصفة عامة. وليس من قبيل المصادفة أن يكون التكديس المفرط للأسلحة، المقترب بتصاعد اللهجة الخطابية ذات النزعة العسكرية عوضاً عن الحوار السياسي الحقيقي، قد أدى إلى نشوب مجاهمة عسكرية. وتظهر هذه الأحداث أن استخدام القوة ليس حلاً على الإطلاق للصراعات الحالية في المنطقة. ومن الواضح أن نهج العلاج السريع في حل الصراعات غير عملية. ولا يوجد بديل لحل الصراعات من خلال المفاوضات المبنية على الحلول السياسية التوفيقية والتزام الأطراف المطلق بعدم استخدام القوة.

في الختام، أؤكد مجدداً التزام أرمينيا الراسخ بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن واثقون بأن الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هو

النووية. ويرجع الفضل كله إلى سياسات سونغون المستقلة التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في قدرتنا الآن على درء خطر الحرب وصون السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل كل جهد ممكن لضمان تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

**السيد آيسي** (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس على توليكم رئاسة اللجنة وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وتعاون وفد بلادي الكاملين، تحت قيادتكم القديرة طوال سير أعمال هذه الدورة للجنة الأولى. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وما زالت بابوا غينيا الجديدة تشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بين الدول. ولا نزال نرى أنه لا يوجد مبرر حقيقي للاحتفاظ بأدوات الحرب هذه وزيادة تطويرها. ولذلك تشجع بابوا غينيا الجديدة إجراء حوار مفتوح، وتؤيد عقد مفاوضات متعددة الأطراف في إطار القانون الدولي والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، وذلك لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

إن الشاغل الأكثر إلحاحاً لبابوا غينيا الجديدة هو انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في مجتمعنا. وقد أصبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد شواغل الأمن القومي والتنمية ذات الأهمية الحاسمة في بابوا غينيا الجديدة. وإن وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة واستخدامها من

سعيًا لتحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بالالتزام بشدة بمبدأ "إجراء مقابل إجراء".

ويرتبط إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، في جوهره، ارتباطاً مباشراً بإنهاء السياسة العدائية للولايات المتحدة حيال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهديدها النووي لها. ولذا، فإن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي يتطلب أن تنهي الولايات المتحدة تهديدها النووي وسياساتها العدائية الرامية إلى الإطاحة بنظامنا. وقد تقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العديد من المناسبات باقتراح للاستعاضة عن الهدنة غير المستقرة الحالية بآلية للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية بهدف إزالة مخلفات الحرب الباردة، وهي الأخيرة من نوعها. إن الاستعاضة عن الهدنة بآلية سلام أمر ضروري للسلم وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وللسلم والأمن في شمال شرقي آسيا وما وراءه.

ولضمان سلم العالم وأمنه بطريقة مستدامة، يتعين التخلص من جميع الأسلحة النووية، والأسلحة الأخرى، الموجودة على الكوكب.

وطالما استمرت محاولات احتكار الأسلحة النووية وتهديد البلدان الأخرى بها، فمن غير المتوقع إحراز أي تقدم في المداولات بشأن مجمل مسائل نزع السلاح أو، ومن نافلة القول، نزع السلاح النووي. وتُعد سياسات القوة النووية التي تقوم على المعايير المزدوجة عنصراً رئيسياً يجعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من معاهدات نزع السلاح عديمة الجدوى، ويحرض على قيام سباق تسلح نووي في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحاضر يعزز عدد من البلدان قدراتها العسكرية للدفاع عن النفس، لأن المعاهدات القائمة لتحديد الأسلحة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا توفر درعاً واقياً للأمن الدول غير الحائزة للأسلحة

دعما للجهود الدولية المبذولة من أجل خفض العنف المسلح وتعزيز التنمية.

كما تدعم بابوا غينيا الجديدة وضع معاهدة ملزمة قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة لتطبيق المعايير الدولية العامة على استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، وتشير إلى أن فريق الخبراء الحكوميين المكلف بدراسة جدوى ونطاق وبارامترات معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، قد انتهى من عمله في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وأحال تقريره إلى الأمين العام، ذلك التقرير الذي سيُقدم خلال هذه الدورة للجنة الأولى. كما نشير إلى ما تم مؤخرا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، من إصدار لتقرير منظمة أوكسفام الدولية المعنون "إسقاط الأهداف الإنمائية للألفية"، والذي يوضح كيف يمكن أن تؤثر عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة بصورة سلبية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نوصي بكل التأكيد جميع زملائنا من الدول الأعضاء بهذا التقرير.

ولا يمكن مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك النقل غير المسؤول للأسلحة التقليدية، بواسطة وكالات إنفاذ القانون الحكومية، مثل الشرطة، أو بواسطةفرادى البلدان وحدها، ولكن ذلك يتطلب بذل الجهود المتضافرة لجميع المعنيين من المواطنين والمؤسسات والدول ومن خلال العمل في شراكة.

ولذلك، يتطلع وفد بلادي إلى دورة مثمرة للجنة تعمل على تعزيز التفاهم المشترك بيننا والاتفاق على تدابير محددة وعملية تعزز المعايير العالمية بشأن هذه المسائل الهامة وغيرها من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

**السيد الطلحي** (الجمهورية العربية الليبية): في البداية، أنضم إلى من سبقوني في تهنتكم لانتخابكم رئيسا

جانب المجرمين والجماعات المسلحة يشكّلان شاغلا كبيرا لبابوا غينيا الجديدة. وتمثل هذه الأسلحة غير المشروعة بدرجة كبيرة أدوات للعنف والموت والدمار. ولقد انتشر اليوم استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة عبر جميع القطاعات في بلدنا وخلف وراءه آلاف الضحايا المصدومين.

ومن المعترف به، بوجه عام، أن للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة قدرة هائلة على إصابة هذا البلد بانتكاسة. ولهذا الأمر أثر خطير وكبير على بابوا غينيا الجديدة، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وآثار خطيرة على مجمل الحالة الأمنية في بابوا غينيا الجديدة. إن الأنشطة الإجرامية والتناحر بين القبائل والجرائم الأخرى عبر الوطنية، بما فيها الإرهاب وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب البشر والاتجار بهم، يؤججها أيضا استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشكّل استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عائقا رئيسيا أمام تنميتنا الوطنية.

ولذلك ترحب بابوا غينيا الجديدة باعتماد تقرير الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في تموز/يوليه من هذا العام، دعما لوضع إطار عالمي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكبح جماحه.

ولمتابعة الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين شاركت بابوا غينيا الجديدة أيضا في مؤتمر القمة الاستعراضي لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الذي عقد في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨



السنوات الأخيرة. ومن ذلك فشل مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٥ في التوصل إلى توافق بشأن مسائل نزع السلاح وعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وفشل مؤتمر نزع السلاح في إطلاق مناقشات موضوعية حول قضايا رئيسية في مجال نزع السلاح.

ويشدد وفد بلادي على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج ضمن إطار زمني محدد لإزالة جميع الأسلحة النووية وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وكذلك العمل على تدمير المخزون منها. وريثما يتحقق ذلك، ثمة حاجة إلى العمل بصورة مبكرة لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويؤكد وفد بلادي كذلك على الأهمية البالغة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع وقت ممكن حيث تعتبر هذه المعاهدة خطوة متقدمة في ميدان نزع السلاح النووي إذا ما تم تفعيلها.

لقد أثبتت ليبيا صدق نواياها والتزامها غير المشروط بأهداف النظام الدولي لعدم الانتشار، وتواصل تنفيذ التزاماتها بالمعاهدات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وترى أن مبادرات الطوعية التي أعلنتها عام ٢٠٠٣ بالتخلص الكامل من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج هذه الأنواع من الأسلحة تضع الدول المالكة للأسلحة النووية أمام مسؤولياتها لتوفير الضمانات اللازمة لأمن الدول غير النووية.

من المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط، حيث هناك تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين، ما زالت المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهودا دولية فعالة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية أو إنشاء آلية تفاوضية رسمية لمواجهة

لهذه اللجنة. كما أتوجه بخالص التهنية إلى سائر أعضاء المكتب.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

يؤكد وفد بلادي على أهمية امتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لالتزاماتها في ميدان نزع السلاح، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وليبيا على قناعة تامة بأن إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وأن تحقيق تقدم فيما يتعلق بترع السلاح النووي من شأنه أن يؤثر إيجابيا في ميدان عدم الانتشار. إن نزع السلاح النووي يجب أن يشكل الهدف الرئيسي والأولوية في مجال نزع السلاح.

وفي هذا الشأن، يجب أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداتها بالإزالة التامة لأسلحتها النووية. ومن المؤسف أن وتيرة التقدم في هذا المجال جد بطيئة، بل إن هناك تراجعا في بعض الحالات، وهو ما يدعو إلى القلق. إن الدول النووية مدعوة إلى اتخاذ خطوات إيجابية ملموسة في مجال نزع السلاح النووي من أجل تعزيز مصداقية الجهود التي تبذل في مجال عدم الانتشار. وتطالب ليبيا بالتنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وعدم الخلط بين برامج التسلح النووي والحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتؤيد اللجوء إلى المفاوضات وإعطاء الوقت الكافي للحوار لحل كل الخلافات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

لقد بات الالتزام بالمرجعيات التقليدية، من معاهدات وقرارات للأمم المتحدة ومحافل دولية أخرى ذات صلة بترع السلاح، يشهد تراجعا بسبب إخفاقات عديدة شهدتها

ثالثاً، إصلاح البيئة المتضررة من الألغام والآليات والمخلفات المتفجرة.

رابعاً، السماح للدول الضعيفة بامتلاك الألغام لحماية حدودها.

وفي ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، تدرك بلادي تماماً مدى تعقد مشكلة الاتجار غير المشروع بهذا النوع من الأسلحة ودورها المساعد في تصاعد وتيرة العنف والصراعات والجرائم في مناطق عديدة من العالم، خاصة في قارتنا الأفريقية. وفي هذا الصدد، تؤكد على أهمية أن يكون التعاون الدولي في ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ملتزماً بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والبناء على ما ورد في برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بوصفه إطاراً سياسياً ملزماً.

ونؤكد على أهمية التحلي بالإرادة السياسية والشفافية اللازمتين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة على أكمل وجه، ونتطلع إلى تحقيق التزامات جادة تتسم بالمصادقية والتوازن في معالجة هذه المشكلة، وكذلك تقديم المساعدة والدعم التقني والمادي إلى الدول المحتاجة كي تتمكن من تنفيذ برامج الأمم المتحدة بصورة فعالة.

في الختام، لا مناص من المضي قدماً في إطار من التعاون الجماعي المتعدد الأطراف الذي بدونه لن ننجح في تجاوز الإخفاقات ومواجهة التحديات المتزايدة في مجالات نزع السلاح كافة.

**السيد كافاندو (بور كينا فاسو)** (تكلم بالفرنسية):  
أود، نيابة عن وفد بور كينا فاسو، أن أعبر لكم، سيدي، عن النهائي القلبية لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. إننا على ثقة أن خبرتكم ومزاياكم الشخصية ستكون عاملاً في نجاح مداولاتنا ونؤكد على تأييدنا الكامل لكم.

مخاطر الانتشار النووي بسبب التعنت الإسرائيلي. فالإسرائيليون هم الوحيدون الذين لهم إمكانيات نووية متطورة ذات طابع عسكري في المنطقة ويصرون على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشآتهم لنظام الضمانات.

وتؤكد ليبيا على أهمية تعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر المتوسط وجعلها منطقة سلام خالية من الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية وجسراً للتواصل الثقافي والتعاون الاقتصادي والعلمي بين شعوبها.

إن بلادي تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تحديات أخرى في مجال نزع السلاح، خصوصاً في ما يتعلق بانتشار الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية. فبالنسبة إلى الألغام ومخلفات الحروب، من المؤسف أن الآليات الدولية القائمة لم تتناول هذه المشكلة بموضوعية وبشكل متوازن يراعي شواغل الكثير من الدول المتضررة. لقد جرت معالجة الألغام الأرضية المضادة للأفراد بشكل مبتور من خلال اتفاقية أوتاوا التي فرضت حظراً شاملاً على الدول الضعيفة بشأن الألغام، ومنعتها بذلك من أبسط وأضعف سلاح دفاعي يمكن أن تستخدمه للدفاع عن حدودها، كما أنها أهملت حقيقة أن الدول المتضررة هي في الواقع التي تعرضت للغزو والاحتلال والعدوان، وهي أنواع من السلوك المدان دولياً.

لكل هذه الأسباب، فقد بات من الملح مراجعة اتفاقية أوتاوا بحيث تتضمن ما يلي:

أولاً، إزالة الألغام والمخلفات الحربية التي لا تزال مزروعة في أراضي الكثير من الدول.

ثانياً، معالجة المصابين بالألغام وغيرها من المتفجرات وإعادة تأهيلهم.

العبء. ولهذا السبب، فإننا حين نعرب عن امتناننا وامتنان جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكل الشركاء الذين قدموا لنا المساعدة في هذا الجهد، فإن وفد بلادي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليوّجه نداء إلى المجتمع الدولي برمته لمواصلة دعم منطقتنا دون الإقليمية في كفاحها ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. وفي هذا الصدد، نشيد بتنشيط الخطوات الأولية المتخذة لتحقيق استقرار المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتخذ مقرا له في لومي، توغو، والذي لا يزال يشكل صرحاً قيماً للدول الأعضاء في تصميمها الثابت على تحقيق نزع السلاح في المنطقة.

قلة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في عملية نزع السلاح، والتوترات المستمرة في المجال النووي، ومخاطر عسكرة الفضاء كلها علامات مثيرة لقلق البشرية جمعاء. وينبغي أن نعمل معا على زيادة جهودنا من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل، في ظل رقابة دولية فعالة، والذي يُعد السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن للجميع. ومع أخذ هذا في الاعتبار، يظل من التحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها تصديق جميع الدول دون تمييز على الصكوك الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية واتفاقية الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا المجال تقدم منظماتنا الجماعية، الأمم المتحدة، الإطار النموذجي للقدرة على المضي قدما نحو تنفيذ هذا الهدف. ولا يزال يراودنا بعض الأمل حيث أن بلدانا مثل بلدي، بتصديقها على معاهدة بليندا، قد اختارت بحرية أن تنضم إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن نشجع البلدان الأخرى على أن تسير على نفس الدرب من أجل المساهمة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي

في البدء أود أنؤكد تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا نيابة عن حركة عدم الانحياز والجموعة الأفريقية.

إن بلدي جزء من منطقة يمثل فيها تخزين وانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة هاجسا رئيسيا للشعوب كما للسلطات العامة. ولهذا السبب نولي أهمية قصوى لهذا الأمر إذ أن العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا التداول الفوضوي للأسلحة الصغيرة معروفة لدينا جميعا. إنها تتسبب بآلاف الضحايا، خاصة في أوساط المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا والأطفال المحندين. كما أنها تقود إلى أعمال السطو والجريمة على نطاق واسع في المناطق الحضرية وفي مناطق الحدود. علاوة على ذلك، نلاحظ بقلق بالغ أن هذه الآفة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة قد ساهمت خلال السنوات الأخيرة في انتشار الشبكات الإرهابية الخطيرة التي تزدهر الآن في منطقة الساحل والصحراء. وللأسف، فإن الصراعات الدائرة في بعض بلدان المنطقة والحدود غير المحصنة تساعد على تدهور الأوضاع. وذلك هو السبب الذي دفع رؤساء الدول والحكومات في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في عام ١٩٩٨، إلى التوقيع على الإعلان المتعلق بالوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها، وهو الإعلان الذي يتم الآن تنفيذه على مستوى الدول بواسطة اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبعد أن تحول الإعلان في عام ٢٠٠٦ إلى اتفاقية متعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، أصبح هذا الصك الآن إطارا ملزما قانونا للجهود التي تقوم بها دول المنطقة دون الإقليمية لمكافحة هذه الآفة.

وبالرغم من ذلك، يدعو هذا الكفاح إلى توفير موارد كبيرة لا تستطيع بلدانا أن توفرها للتعامل مع هذا

بالتحديد عن "إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

في عام ١٩٨٧، اعتمد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بتوافق الآراء وثيقة ختامية استهدفت تعزيز نهج متضافر لإزاء نزع السلاح والتنمية، وتعزيز التعددية في هذا السياق، وتقوية الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والتنمية.

النفقات العسكرية ترتفع كل عام وقد وصلت إلى ٢٠٤ ١ بلايين دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، في حين يعيش جزء كبير من سكان العالم في ظل ظروف صعبة - ٨١٥ مليون فرد يعانون من الجوع، و ١٢٠ مليون فرد يعيشون في فقر مدقع، و ٨٥٠ مليوناً من البالغين أميون، وأكثر من ٤٠ مليوناً من المرضى أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفي مليونان بمرض السل، وأكثر من مليون بالمalaria. وبمجرد تخصيص جزء من المبالغ الهائلة المستثمرة اليوم في إنتاج الأسلحة الجديدة، وفي تطوير الموجود منها بالفعل، في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، من الممكن القضاء على معظم الأمراض القابلة للعلاج، وتحقيق أهداف تخفيض حدة الفقر، ودعم برامج القضاء على الجوع والأمية، ودعم الجهود الرسمية المبذولة لإلغاء الديون الخارجية تماماً التي تخنق الآن العمليات الإنمائية في بلدان الجنوب. وبالنظر إلى حجم هذه الموارد، فإن باستطاعة الكثير من البلدان المتقدمة النمو أن تفي بهدف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وأكثر من ذلك.

وتلتزم نيكاراغوا بنشاط بمسألة نزع السلاح العام الكامل، ومن رأيها أن العمل المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح هو الحل الوحيد الدائم، وأن كل الدول يجب أن تفي بواجبها فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع

الوقت نفسه، نؤكد من جديد موقفنا بشأن الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وبوصفنا طرفاً في معاهدات واتفاقيات نزع السلاح الأساسية، تشارك بوركينا فاسو بنشاط في أي مبادرة في إطار نزع السلاح، فهدفنا يتمثل في بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة.

### السيد كاستييون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): يسرني أن أتقدم بالتهنئة لشقيق من هندوراس، موطن الفريق أول فرانسيسكو مورازان، المواطن العظيم من أمريكا الوسطى وآخر رئيس من أمريكا الوسطى يتولى، مثلما تتولون، سيدي الرئيس، منصب رئيس هذه اللجنة الهامة. ونحن متأكدون من أن اللجنة ستتكفل بالنجاح بفضل مهاراتهم ومعرفتهم. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم أن تعولوا على الدعم التام والمقنع لوفد بلادي طوال هذه الدورة.

وفد بلادي أيضاً يؤيد البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والمكسيك، بالنيابة عن مجموعة ريو.

يشكل نزع السلاح أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، ولهذا السبب يشير الميثاق إلى نزع السلاح أو تنظيم الأسلحة في ثلاث مواد، هي المادة ١١-١ والمادتان ٢٦ و ٤٧. وبالإضافة إلى خطر استخدام الأسلحة على بقاء البشرية ذاته، ولا سيما الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يستخدم سباق التسلح موارد من الممكن تخصيصها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. وتتناول المادة ٢٦ من الميثاق الجهاز الرئيسي في المنظمة المسؤول أساساً عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وتتكلم

ثم، فمن المهم أن تُبدي الوفود المرونة والإرادة السياسية الضرورية لتحقيق ذلك.

ونناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو تنضم إليها، أن تفعل ذلك، خاصة الدول المذكورة في المرفق ٢، وأن تواصل الوقف الاختياري للتجارب النووية كدليل على حسن النية وكوسيلة لتعزيز وبناء الثقة. إن نيكاراغوا من الدول الموقعة على معاهدة ثلاثيولكو، وهي تشكّل بذلك جزءاً من أولى المناطق الخالية من الأسلحة النووية المكتظة بالسكان. ولذلك فهي تؤيد التوسع في إنشاء هذه المناطق في الأجزاء الأخرى من العالم التي لا توجد فيها. وبلادي على اقتناع راسخ بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، لا تزال تكتسي أهمية بعيدة المدى في مجال نزع السلاح النووي، حيث أنها تنص بوضوح على أن الدول يقع على عاتقها واجب قانوني بأن تجري مفاوضات بحسن نية تهدف إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه وأن تفي بتدابير نزع السلاح بأسرع وقت ممكن.

وتشاطر نيكاراغوا المجتمع الدولي قلقه إزاء الأضرار الجسيمة التي تلحق بالسكان المدنيين جراء استخدام الذخائر العنقودية، أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. وإن مجرد الشك في وجود هذه الذخائر يمثل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة، لا سيما البلدان النامية.

لذلك السبب اشتركنا في عملية أوصلو بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد وفي مؤتمر دبلن الذي اعتمد اتفاقية بشأن تلك الذخائر. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط بالاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأعمال المرتزقة وغير ذلك من

السلاح للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي لا غنى عنها لتعزيز السلام والأمن. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تكلم الرئيس دانيال أورتيغا سافيدرا، رئيس جمهورية نيكاراغوا، في العام الماضي أمام الجمعية العامة وذكر أن أفضل سبيل تتبعه البشرية هو تخليص كوكب الأرض بالكامل من الأسلحة النووية. ولكنه أشار في نفس الوقت إلى أحد أركان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو حق جميع دول العالم في أن يكون لها الخيار والحق، حق لا يمكن إنكاره، في اختيار تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

يرتبط خطر وجود الأسلحة النووية بإمكانية الاستخدام غير المصرح به لهذه الأسلحة، ومخاطر وقوع حوادث نووية، ومخاطر إنتاجها بواسطة عملاء غير مصرح لهم، وتعرضها للهجمات الإرهابية، والاستخدام والعواقب الوخيمة المترتبة على استخدامها كرد في حرب تُستخدم فيها الأسلحة التقليدية. وما زالت عشرات الآلاف من هذه الأسلحة موجودة، وما زال عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية يتزايد. وتشكّل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونشعر بالقلق من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز تقدماً يذكر في التطبيق الذي لا لبس فيه للحل التوفيقى بالامثال لمبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومقاصدها، التي أكدت عليها مقررات وقرار المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥، ولا سيما القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والتدابير العملية المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠. ومن الضروري إحراز التقدم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل تخفيض حدة التوتر على مستوى العالم ومواصلة التزامنا بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن

ولوائحها. واللجنة الوطنية المتعددة الاختصاصات المعنية بالحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أنشئت رسمياً في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بموجب المادة ١٥٠ من قانون الأسلحة، منشئة بذلك أمانة فنية وفريق الدعم لها. وهناك خطة لتدمير ما يقارب من ٩٩٤ ١٢ قطعة سلاح غير قانونية تمت مصادرتها من قبل الشرطة الوطنية ونفذت في ١٢ دورة وانتهت في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وفي الختام، أحض جميع الدول على إظهار النية الحسنة في مفاوضات نزع السلاح لتحقيق الهدف المتمثل في عالم مسالم وخال من أسلحة الدمار الشامل.

**السيدة هيلي (إريتريا)** (تكلمت بالإنكليزية): في مستهل كلمتي أود أن أشارك الممثلين الآخرين الذين تكلموا قبلي لتهنئتمكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأنا على يقين بأنه بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم المثبتة بالبراهين سوف تتمكنون من قيادتنا نحو خاتمة ناجحة لمداولاتنا. وأعرب عن تقديري المخلص لسلفكم، السفير بول باجي، ممثل السنغال الذي قادنا نحو خاتمة ناجحة للدورة الثانية والستين.

إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيانات التي أدلى بها وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن تحقيق السلم والأمن الآن في أي منطقة يتطلب، من بين أمور أخرى، إنشاء آليات عادلة وموازية على الصعيد الدولي والإقليمي في مجالات نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار. وهي قضايا ترتبط بالأمن الدولي ونزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ما برحت تحتل مكان الصدارة في جدول

الأعمال الإجرامية التي تهدد سلم واستقرار الدول، والتي تحمل بلداننا على اتخاذ تدابير قوية لمكافحة هذا الوباء. ومشروع أمريكا الوسطى لمكافحة الأسلحة الصغيرة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الدمج لأمريكا الوسطى ويتسق مع التشريع الوطني في بلدان المنطقة. وتمشيا مع الاتفاقات الدولية يعزز المشروع قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية ويدعم تقييم برامج جمع الأسلحة أثناء تنفيذها، ويشجع ثقافة السلام وينظم ويحد من استخدام الأسلحة غير القانونية التي تكون بحوزة السكان المدنيين للإسهام في تخفيض مستويات الجريمة والعنف في أمريكا الوسطى.

ولعل أكثر المبادرات الأمنية طموحا خلال التسعينات هي المعاهدة الإطارية بشأن الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى. وحتى الآن، لا تزال نتائج هذا المشروع تبعث على الارتياح تماما. والهدف الرئيسي من القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة في أمريكا الوسطى قد تحقق إلى حد ما بالنظر إلى توفر الإرادة السياسية لدى جميع الحكومات المعنية ودعم المجتمع الدولي والمجتمعات المدنية في بلداننا.

وثمة حدث هام في المنطقة دون الإقليمية تمثل في وضع مدونة سلوك لدول أمريكا الوسطى بشأن نقل الأسلحة والعتاد، والمتفجرات وغير ذلك من المواد ذات الصلة في عام ٢٠٠٥. وهذه المدونة هي إعلان سياسي يحظر النقل من وإلى أمريكا الوسطى وفقا لعدد من المعايير المتعلقة بالمجتمع الدولي والحالة في أمريكا الوسطى بالذات.

إن نيكاراغوا قد بدأت عملية تحديث لتشريعاتها بشأن الحد من الأسلحة وتسجيلها من خلال القانون رقم ٥١٠، القانون الخاص المعني بتحديد وتنظيم الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وغير ذلك من المواد ذات الصلة

إن العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي تناولها بصورة مناسبة ويجب الدفع قدما بطريقة متوازنة. وحق الدول الثابت في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تنبغي كفالاته بالكامل واحترامه ومن دون المساس بأهداف وغايات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونقل التكنولوجيا النووية غير المعاق وغير التمييزي للأغراض السلمية تجب كفالاته بالكامل.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، يشدد وفدي على المعاناة الشديدة لضحايا المحارق والحرب. ونؤيد تماما حظر جميع أنواع الأسلحة التي تقتل وتشوه بصورة عشوائية. ومن الجدير ذكره أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الوصول إليها يزيدان من حدة الصراعات ويسرران الجريمة المنطوية على العنف والإرهاب ويعوقان إعادة الأعمار بعد انتهاء الصراع، ويقوضان التنمية المستدامة على الأجل الطويل في العديد من مناطق العالم، وبصورة خاصة في منطقتنا. ولذلك السبب تعلق إريتريا أهمية كبيرة للغاية على المسألة. وما من أداة يمكن الاعتماد عليها أفضل من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها منذ اعتمادها في عام ٢٠٠١ بوصفها أداة سياسية ملزمة.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن التقيد التام بمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي الدول لا غنى عنه بوصفه إحلالا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وإريتريا غير متأثرة بتلك الحملة الدائرة المتعمدة، حملة التشهير والتضليل الإعلامي في بعض الأوساط وسوف تستمر في العمل بشراكة مع البلدان والمنظمات الأخرى من أجل إحلال السلم والأمن الإقليميين.

الأعمال الدولي. وعلى الرغم من أن الدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كان هدفها نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة، فإن العالم لا يزال يشهد عقبات في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وهي من أخطر في نزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار.

وكان يُعتقد أن نهاية الحرب الباردة وإحلال النظام العالمي الجديد مكانها سوف يهيئ بيئة أمنية جديدة. وفي الواقع أُحرز بعض التقدم في الاتجاه الصحيح. غير أن الأسلحة النووية لا تزال من أخطر أنواع أسلحة التدمير الشامل وهذا يثير قلقا خطيرا، حيث لا يزال المجتمع الدولي يشهد حقبة تاريخية صعبة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن السلم والأمن لا تهددهما الأسلحة النووية فحسب. فهناك أسلحة تدمير شامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة السُمّية تشكل أيضا تهديدا خطيرا للأمن الدولي، وخاصة بعد بروز تكنولوجيات جديدة ومتقدمة متاحة بصورة متزايدة وتيسير بسهولة نقل وانتشار هذه الأسلحة.

وهناك توافق آراء متزايد مفاده أن المجتمع الدولي بوسعه الصمود أمام تحديات العنصر، بما في ذلك الأساليب الجديدة للأمن والاستقرار من خلال التعددية. فالتعددية والحلول المتفق عليها بصورة مشتركة وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على تناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي على أساس راسخ. وضغوطات الحظر لا توفر إلا حلا أساسيا لشواغل الانتشار. لذلك من الحتمي على المجتمع الدولي أن يعمل سوية بكد للترويج لعالم خال من الخوف من الأسلحة النووية.

آليات نزع السلاح. ويعرب وفدي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن حالة الركود التي تكتنف قضايا نزع السلاح وانعدام التفاؤل بين الدول الأعضاء في حلحلة الموقف يثير قدرا كبيرا من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن. وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بترع السلاح، وخاصة النووي منها إلى بر الأمان. وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل درء هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ونؤكد هنا بشكل خاص على مسألة الإرادة السياسية للدول بعيدا عن المعايير المزدوجة وذلك نظرا للفشل المستمر خلال السنوات الماضية للوصول إلى توافق في الآراء حول العديد من قضايا نزع السلاح النووي. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، هيئة نزع السلاح، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وفشل مؤتمر نزع السلاح في الوصول إلى توافق حول جدول أعماله.

على الرغم مما ذكر آنفا، لا تزال هناك قضية هامة، ألا وهي وجود بعض دول تنأى بنفسها عن معاهدة عدم الانتشار النووي التي يصادف هذا العام مرور أربعين عاما على فتح باب التوقيع عليها. وعليه فإن بلادي تدعو هذه الدول مجددا إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة والانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن ومن دون إبطاء. وفي هذا الوقت، تؤكد حكومة بلادي الحق المشروع لجميع الدول وبدون استثناء في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا لما نصت عليه أحكام المعاهدة، مع مراعاة المعايير الدولية من خلال الضمانات التي تشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويؤكد مجددا بلادي إدانته الشديدة للإرهاب بكل أشكاله ويتعهد بالتعاون الكامل لمكافحة هذه الظاهرة. لكنه من المنصف أن نشهد حربا على الإرهاب تنحرف عن أهدافها ومقاصدها الأصلية لتخدم كذريعة في منطقتنا دون الإقليمية من أجل الاحتلال العسكري والتعذيب والقتل خارج الولاية الوطنية.

إن نزع السلاح يخدم البشرية ليس لأنه يقضي على تهديدات السلم والأمن، ولكن أيضا لأنه قد يساعد على تحويل الموارد المادية والمالية الشحيحة إلى جهود التنمية. وأن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا بتخصيص جزء ضئيل من المبالغ التي تصرفها الدول الكبيرة والصغيرة على الإنفاق العسكري.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفدي أن يعرب عن الأمل والثقة في أن يكون بمقدور اللجنة أن تعمل بشكل هادف تحت قيادتكم، سيدي، وأطمئنكم إلى أن وفدي سيقدم لكم أقصى درجة من التعاون والدعم.

**السيد العمري (عمان):** سيدي الرئيس، في البداية، يسر وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالتهنئة الخاصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأنا لعللى ثقة من أن حكمتكم وحسن إدارتكم لها سيفضيان بها إلى نتائج ملموسة، مؤكدين لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجازها. كما لا يفوتني أن أهنيء أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويعرب وفد بلادي عن شكره العميق لرئيس اللجنة السابق وأعضاء المكتب على الدور الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم. وأود أن أنتهز هذه السانحة كذلك لأتقدم بالشكر لسعادة دوارتي، الممثل الخاص لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل، ونثني على الدور الذي يقوم به من أجل تعزيز فعالية



النوية للأغراض السلمية، ويبدد مخاوف بعض الدول إزاء برنامج إيران النووي. كما ترحب بلادي أيضا بالتطورات محل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية متمنين استمرار الجهود المخلصة بين الأطراف ذات الصلة لحل كل القضايا العالقة بشكل سلمي.

ويعرب وفد بلادي عن ارتياحه العميق لنجاح أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالانحياز غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي انعقد في شهر تموز/يوليه الماضي بشأن تقييم تنفيذ برنامج العمل لمكافحة هذه المعضلة. ونأمل أن ينعكس هذا النجاح على أرض الواقع على حجم أنشطة التعاون الدولي للقضاء على هذه الظاهرة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، ندعو الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من خلال جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، وبوجه الخصوص، الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى. أملين في أن تسهم مداولات اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات كل شعوب العالم نحو الأمن والسلم والاستقرار.

**السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأهنيء أيضا أعضاء المكتب الآخرين، وأتمنى لكم النجاح في توجيه دفة عمل اللجنة، وأؤكد لكم تعاون بلدي الكامل. كذلك أود أن اغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لرئيس الدورة الثانية والسنتين، السفير بادجي.

إن الأزمة المالية اليوم تشكل قضية حادة وسوف تؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء سوف تمر بتحولات وتغييرات كبيرة مما قد ينجم عنها تهديدات جديدة وخطيرة للعالم

في هذا الإطار، انضمت سلطنة عُمان مؤخرا لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة التي انتهت أعمالها منذ أيام، وذلك تعزيزا لدورها الإقليمي والدولي الذي تنتهجه للحفاظ على مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وترسيخا للسلم والأمن الدوليين.

إن السلطنة، إذ تؤكد مجددا دعوتها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى كافة، شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية. إن ذلك ليقينها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على تهيئة مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة والحد من سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة والذي سينعكس على العالم بأسره وعلى السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية وحدير بنيل دعم ومساندة المجتمع الدولي لتحقيقه وتنفيذه. وإذ تؤيد بلادي هذا المقترح، تدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وأن تخضع كل منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل، وفقا لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذا للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥ والتي شملت اعتماد قرار الشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللاهوائي للمعاهدة وبين إنشاء منطقة خالية من جهة أخرى وانضمام إسرائيل إليها. إلا أننا مع الأسف لم نر تقدما في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

وترحب حكومة بلادي باستمرار المشاورات بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأخرى بشأن الملف النووي الإيراني، أملين في أن تتكثل هذه الجهود في التوصل إلى اتفاق يحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا

**السيدة المجالي (الأردن)** (تكلمت بالإنكليزية):

أولاً، أود أن ابدأ ببيان بتقديم التهئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة وأن أؤكد لكم على كامل دعم وفدي. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفكم على إدارته لأعمالنا بنجاح خلال الدورة الثانية والسنتين. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن اللجنة الأولى توفر لنا منتدى هاماً للتداول بشأن أفضل السبل للتصدي للتحديات وتلبية الشواغل في مجال السلام والأمن الدوليين في ما يتعلق بترع السلاح ومنع الانتشار والتهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وهي أيضاً توفر فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقاتنا في هذا الصدد. ولذلك، يرى وفدي أن علينا بوصفنا الدول الأعضاء أن نكفل اضطلاع اللجنة بدورها، وبالتالي أن نبذل، من جانبنا، قصارى جهدنا لضمان هذا الأمر.

وفي مواجهة التحديات المستمرة للسلام والأمن، يتسم بالأهمية نفسها إحراز تقدم في أعمالنا في المتديات الأخرى لترع السلاح وآليته. ولكن هذا يتطلب توافر الإرادة السياسية والمرونة من جميع الدول الأعضاء التي تشارك في مختلف هذه العمليات، إذا أريد لنا أن نتجاوز حالة الجمود التي تواجه أعمالنا في مجال نزع السلاح والدفع قدماً بجدول أعماله. وفي هذا الصدد، يتسم العمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بأهمية محورية. ومن الحيوي أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل متوازن وشامل، بحيث يمكنه بدء أعماله الموضوعية الجدية في أقرب وقت ممكن. ولا تزال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تتسم أيضاً بأهمية بالغة. وكون الهيئة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على توصيات بشأن بندي جدول أعمالها خلال دورة الهيئة التي استمرت ثلاث سنوات ينبغي ألا يقيدنا في

بأسره تؤدي إلى حالة من الترقب وعدم الاستقرار يمكن أن تستغلها المجموعات الإرهابية لامتلاك أسلحة دمار شامل.

ولذلك ينبغي أن نكون نحن، الدول الأعضاء، أكثر يقظة اليوم من أي وقت مضى. وينبغي أن نعزز التزامنا بإخلاء العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نواصل العمل نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن نطلب من الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة أن تفعل ذلك. كما نشاطر العديد من الدول الرغبة في تعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث تتمكن الوكالة من الاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية.

ويشكل تعزيز السلام عنصراً رئيسياً في تاريخ سان مارينو، وهو عنصر حاضر دوماً وضارب الجذور في تاريخنا وثقافتنا. ويسرنا اليوم أن نؤكد مجدداً على التزامنا بتقديم الدعم والمساعدة في مبادرة جديدة ترمي إلى الترع الكامل للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وأيدت سان مارينو اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية. وتتسم تلك الاتفاقية بأهمية كبيرة ونحن على يقين بأنها ستسهم في تخفيف المعاناة التي لا داعي لها لآلاف من الضحايا الأبرياء. وهذا النجاح الذي أحرز حديثاً يدل مرة أخرى على أن في وسع الدبلوماسية المتعددة الأطراف أن تكون فعالة. ومع ذلك، نرى أن كامل عملية نزع السلاح بحاجة إلى تحديد رئيسي. وعلينا أن نتابع هذا الهدف في إطار الجمعية العامة، المنتدى الأكثر أهمية، حيث يمكننا نحن، الدول الأعضاء، صغیرها وكبیرها، أن نحرز تقدماً في جدول أعمال نزع السلاح. فلنعمل معاً بطريقة بناءة تنطوي على إمكانية تحقيق التحول. ولنتوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة الأساسية لترع السلاح. ولنحرز نتائج دائمة لشعوبنا وبلداننا.

الأسلحة النووية للمحافظة على النظام الدولي لمنع الانتشار وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن أن ينطبق ذلك بصورة أكبر أو أكثر ضرورة من انطباقه على الشرق الأوسط على النحو الذي أقر به المجتمع الدولي من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ونتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بشأن المسألة. غير أنه، لم يتم تنفيذ هذه القرارات والنتائج حتى الآن. ولذلك يؤكد الأردن مجدداً على موقفه، وهو تحديداً، أن على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار دونما إبطاء وأن تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتمديدته مكنّا من بدء التصدي للتهديد الذي يمثلته احتمال حصول الإرهابيين والأطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. والتنفيذ الكامل والفعال لهذه القرارات أمر حيوي وهو، كما يعلم الجميع، يتطلب التعاون المستمر والتنسيق في ما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وتقديم الدعم التقني والتكنولوجي. ولكن من الأهمية بمكان ملاحظة أن أفضل سبيل لمنع الإرهابيين والأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل سيكون من خلال القضاء الكامل على هذه الأسلحة وتدميرها.

ويرحب الأردن بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وبالتقدم الذي أحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاقية. ولا يمكن التقليل من أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها صكاً لترفع السلاح والتعاون. والأردن يؤكد مجدداً على ضرورة الامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الوفاء بالمواعيد النهائية لتدمير الأسلحة الكيميائية. وعلى غرار اتفاقية

تخضيراتنا لعقد دورة جديدة أو في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الهيئة لعام ٢٠٠٩.

كما أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترفع السلاح يظل أمراً هاماً لإحراز تقدم في أعمالنا. ولذلك نأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء على أهداف الدورة وجدول أعمالها وأن يتم إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة.

وفي ما يتعلق بترفع السلاح النووي، يؤكد الأردن مجدداً على أن المطلوب لبلوغ أهداف النظام الدولي لمنع الانتشار هو الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك يحث الأردن الدول التي لم تصدق على هاتين المعاهدتين أو تنضم إليهما على أن تفعل ذلك. علاوة على ذلك، ينبغي على سبيل الأولوية، وريثما يتم القضاء التام على تلك الأسلحة، متابعة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويرحب الأردن بالاتفاقات والنتائج التي أحرزها الاجتماعان الأول والثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ويأمل الأردن بأن يواصل الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية البناء على أعمال الاجتماعين السابقين. والأردن يذكر الأعضاء بأن ضمان إنجاز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أمر يتسم بأهمية قصوى. ولهذا من الضروري أن نبني على نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، وخاصة مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، وأن نففي بالتزاماتنا في إطار المعاهدة.

ويشدد الأردن على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن إنشاء مناطق خالية من

للدول الأطراف. ويتطلع الأردن إلى أن تتكامل نتائج ذلك الاجتماع بالنجاح.

وفي هذه الدورة، سيقدم الأردن، بوصفه رئيس المؤتمر الاستعراضي المقبل، مشروع القرار السنوي بشأن اتفاقية حظر الألغام بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، رئيسي الاجتماعين السابع والثامن للدول الأعضاء، على التوالي. ويأمل الأردن بأن يحظى مشروع القرار، كما هو حال مشاريع القرارات المماثلة في الأعوام السابقة، بتأييد الدول الأعضاء.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفدي أن يشكر الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، إلى جانب فريقه في مكتب شؤون نزع السلاح، على جهودهم وعملهم خلال العام الماضي. وأخيراً، يكرر وفدي مرة أخرى دعمه الكامل لجهودكم، سيدي الرئيس، ويحدوه الأمل في أن يكمل بالنجاح اختتام أعمالنا في هذه الدورة الثالثة والستين.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة وأتمنى لكم النجاح في توجيه مداولاتنا. ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وقاد إلى اضمحلال السلام الدولي والأمن والاستقرار مجموعة من التحديات المعقدة والحديثة، بما في ذلك استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية مقترنة بتجاهل التزامات نزع السلاح النووي، والاتجاه نحو فرض السيطرة العالمية من خلال العتاد العسكري، والزرعة التوسعية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية، وسوء استخدام الهيئات الدولية، والإرهاب. ونجمت تلك الظروف، التي يؤججها سباق التسلح الناشئ، في تعميق عدم الثقة، وشعور بانعدام الأمن في ما بين الدول

الأسلحة الكيميائية، فإن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتدمير تلك الأسلحة تنسم أيضاً بأهمية للسلام والأمن ولذلك يلزم تنفيذها بشكل كامل وشامل. ويشدد الأردن على أهمية تعزيز الاتفاقية ويرحب بالعمل الذي أنجز في عملية ما بين الدورات، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٠٦. كما يدعو الأردن الدول التي لم توقع أو تصدق على اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية أو تنضم إليهما أن تفعل ذلك.

إن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشكل الإطار لتصدينا الجماعي للمشكلة التي يمثلها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويؤكد الأردن مجدداً على التزامه ببرنامج العمل ويرحب بنتائج الاجتماع الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين. وفي هذا الصدد، يشدد الأردن على أهمية تقديم المساعدة التقنية والتكنولوجية والمالية إلى الدول التي تطلب المساعدة من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل.

واتخذ الأردن، بوصفه دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام، خطوات فعالة للامتثال لأحكام الاتفاقية. وبعد أن قام الأردن بالتدمير الكامل لجميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد، فإنه يأمل أن يتمكن من الوفاء بجميع التزاماته التعاهدية بدون أن يتعين عليه أن يطلب تمديداً. ويعلق الأردن أهمية كبيرة على تحقيق الطابع العالمي لاتفاقية حظر الألغام، وهو يعمل بفعالية في محاولة إضفاء ذلك على الاتفاقية وخاصة على الصعيد الإقليمي. وتشرف الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي باستضافة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، سيعقد في جنيف المؤتمر التاسع المقبل

والمذاهب غير العقلانية لتبرير استخدام هذه الأسلحة بوصفها وسيلة لإرهاب الدول.

ومن يدعون الآخرين بكل نفاق إلى الامتثال هم أنفسهم مذنبون بعدم الامتثال الخطير في سياق المواد الأولى والثانية والرابعة والسادسة من معاهدة عدم الانتشار وللاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وأدى ذلك إلى القلق السائد من أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تبدي أي إرادة حقيقية لإنجاز الجزء المتعلق بترع السلاح من صفقة معاهدة عدم الانتشار. وأدى هذا الاتجاه إلى بروز أزمة للثقة، إذا ظلت بدون معالجة، قد تحدث آثارا بعيدة المدى. وتشمل حالات عدم الامتثال لالتزامات نزع السلاح النووي: استحداث منظومات جديدة للأسلحة النووية مثل الأسلحة النووية الصغيرة؛ وتشديد منشآت جديدة لإنتاج الأسلحة النووية؛ وتحديث منظومات الأسلحة النووية القائمة؛ واستئناف الجهود الرامية إلى استحداث ونشر الأسلحة النووية التكتيكية بالرغم من الالتزام بالتخفيض الفعال لهذه الأسلحة؛ وتخفيض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن الولايات المتحدة، وهي بلد يفخر بأنه يضطلع بالقيادة في مكافحة تهديد أسلحة الدمار الشامل، ما زالت تشدد على الدور الأساسي للأسلحة النووية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الأمن وأهداف السياسة الخارجية، وهي تهدد باستهداف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وإبرام اتفاقات بشأن التعاون النووي مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاق عام ٢٠٠٠ مع النظام الصهيوني وليس حصرا عليه، عرض للخطر كامل نظام منع الانتشار ويبدو أنه إساءة لعالمية معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، تعمل الولايات المتحدة أيضا على زعزعة استقرار البيئة الأمنية

وإضعاف لمصادقية الآليات المتعددة الأطراف وفعاليتها. ويلزم إجراء تغيير حقيق وأساسي من أجل إسدال الستار على هذا الفصل من تاريخنا وبدء مرحلة جديدة في الساحة الدولية تقوم على أساس مبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع والحق في التنمية، فضلا عن فهم الديناميكيات والوقائع الجديدة للعالم اليوم، والتعاون وتعددية الأطراف الحقيقية بغية ضمان الأمن الجماعي. وتأمل جميع الدول الحبة للسلام بأن تعمل التطورات التي تحصل في المستقبل دافعا إلى ذلك الاختراق.

وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية إيماننا جازما بأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار يعزز كل واحد منهما الآخر. وفي هذا السياق نرى أن الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تبذل بالتوازي مع الجهود المتزامنة الرامية إلى معالجة منع الانتشار بجميع جوانبه. وسيعمل تعزيز الجهود في هذين المجالين معا على ضمان عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها أحدث ضحية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل في التاريخ الحديث، شديدة الحماس لمتابعة تحقيق الهدف السامي المتمثل في إنشاء عالم خال من تلك الأسلحة اللاإنسانية. وأبدت إيران تصميمها على تحقيق هذه الغاية بالانضمام إلى الصكوك القانونية الرئيسية الثلاثة وهي تحديدا، معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبتشجيعها فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعدم إحراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي أمر يدعو إلى الإحباط. وأضاف إلى هذا الإحباط استحداث أسلحة نووية جديدة

إيجاد حل للمسائل الناشئة من النهج الظالم والضرار الذي تتخذه بعض الدول. وما زال يتعين على مجموعة ١٥+ أن تقدم ردها على مجموعة العناصر التي قدمتها إيران. وبدلاً من ممارسة الضغط، ينبغي السعي لإيجاد حل يقوم على أساس الواقع والشواغل والالتزامات المشتركة بوصفه خياراً قابلاً للبقاء.

ولفترة ثلاثة عقود تقريباً ظلت قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تركز باستمرار على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز السلام والأمن الدوليين إلى حد كبير. بيد أن النظام الصهيوني، الذي رفض وانتهك جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وخرق جميع النظم الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، ما زال يشكل العائق الوحيد لإنشاء مثل تلك المنطقة في الشرق الأوسط بسبب عدم انضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار، وترساناته النووية واستمرار تشغيله السري للمنشآت النووية غير الخاضعة لنظام الضمانات.

وعلى المجتمع الدولي، وخاصة بلدان المنطقة، أن يتحد لكبح التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل التابعة للنظام الإسرائيلي وعليه أن يسعى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بمسألة الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف، يسرنا أن الفريق عقد مناقشة بناءة للغاية وجدية ونجح في إعداد تقرير توافقي ثان عن المسألة المعقدة المتعلقة بالقذائف بجميع جوانبها. وأهنيئ رئيس الفريق وأعضاءه على جهودهم الدؤوبة والتزامهم نحو إجراء استعراض موضوعي للجوانب المختلفة للقذائف. واضطلع رئيس الفريق، السيد سانتياغو موراو ممثل البرازيل، بدور هام في التوصل إلى توافق الآراء في إطار الفريق، وأغتنم هذه

الدولية ببناء درع مضاد للقذائف في أوروبا الشرقية استناداً إلى تقييمات تفسيرية للتهديدات الافتراضية والاصطناعية ومن أجل بلوغ الهدف المستحيل لتوفير الأمن المطلق. والبلد المستهدف الرئيسي بهذا الدرع، وهو بلد يحظى بمركز البلد الحائز للأسلحة النووية، حذر مراراً وتكراراً، بما في ذلك في هذه اللجنة، من أن نشر الولايات المتحدة لقواعد عالمية للدفاع بالقذائف في أوروبا الشرقية سيحدث تأثيراً سلبياً على عملية نزع السلاح.

إن التزام دول معينة حائزة للأسلحة النووية نحو نزع السلاح النووي يجب أن يتجاوز الألفاظ الطنانة. وبدلاً من ممارسة هذه الدول للعبة الأرقام للتغطية على عدم امتثالها وطموحاتها، يلزمها أن تتخلى عن سياساتها وإجراءاتها المناهضة لنزع السلاح النووي والوفاء حقاً بالتزاماتها.

إن المحاولات الضارة الحالية لتقييد الحق في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تمثل تهديداً جدياً لجميع الدول النامية غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وزيادة سوء الشروط التمييزية بالفعل لمعاهدة عدم الانحياز لن تؤدي سوى إلى تقويض إحدى القواعد الأساسية للمعاهدة. وفي الأعوام القليلة الماضية استهدفت تلك المحاولات، مقترنة بممارسة الضغط والتهديدات، البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. وإيران دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وتراعي التزاماتها القانونية، ولكنها مصممة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك دورة الوقود. وتقوم هذه السياسية على التخطيط الطويل الأجل لتلبية احتياجات البلد المتزايدة للطاقة. وإيران، بتقديم عروض مختلفة بما في ذلك مجموعة عناصرها المقترحة للمفاوضات البناءة التي قدمت لمجموعة ١٥+ في أيار/مايو ٢٠٠٨، أظهرت بالفعل عزمها القوي على المشاركة في المفاوضات بدون شروط مسبقة بغية

سنوات لهيئة نزع السلاح بروح الفشل بالرغم من وجود إمكانية للتوافق الذي يرى الجميع أنه كان بالإمكان التوصل إليه. كما أن من دواعي الأسف أن نشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح عجز مرة أخرى هذا العام من اعتماد جدول للأعمال. وإضافة إلى ذلك، ما زال ثمة عقبات كبيرة قائمة في سبيل عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ومن المؤكد أن وفدي يأمل خلافا لهذه التجارب المحبطة أن تكون أعمال الدورة الثالثة والستين أعمالا فعالة، وفي هذا الصدد ندعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم بغية التصدي للتحديات التي تواجهنا بشأن جدول أعمال اللجنة.

إن نزع السلاح النووي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يتصدران جدول أعمال اللجنة وجدول أعمال آلية نزع السلاح بصورة عامة. وفي إطار هذا العنوان يود وفدي أن يؤكد مجددا على الأهمية المحورية التي تتسم بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الترسانة القانونية القائمة. وبالرغم من عيوب هذه المعاهدة، فإنها قادرة على التصدي للخطر النووي وإنشاء نظام للضمانات الفعالة، شريطة مراعاة ركائزها الثلاث مراعاة صارمة وعلى قدم المساواة، وهي تحديد، الالتزام الذي تتحمله الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل، وضرورة أن تحترم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية احتراما كاملا التزاماتها في مجال منع الانتشار، والحق المعترف به في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. والمغرب، بوصفه دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، يكرر مرة أخرى تأييده لهذه الركائز الثلاث، ويؤكد مجددا على تأييده للهدف الحيوي المتمثل في نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه ويتسم بالشفافية ويمكن التحقق منه، ويؤكد من جديد على التزامه بالعمل على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. وهذا الالتزام الثلاثي يكمن في صميم

الفرصة لأعرب عن شكري الخاص له على تفانيه وقيادته الممتازة. ونظرا لهذا التطور، سيقدم وفدي، مع مقدمين آخرين، مشروع قرار هذا العام.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا على أن جمهورية إيران الإسلامية، وهي ضحية لأسلحة الدمار الشامل، تنضم إلى الدول المحبة للسلام الأخرى ولن تدخر وسعا نحو إنشاء عالم خال من هذه الأسلحة اللاإنسانية والمروعة.

**السيد المراكشي (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** بما أن هذه هي المناسبة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، أود أن أعرب عن تهاني وفدي لكم، السفير ماركو سوازو فيرنانديز ممثل هندوراس، على انتخابكم المستحق لرئاسة اللجنة الأولى. إنكم تمثلون بلدا يقيم المغرب معه علاقات إيجابية وودية بشكل بالغ. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم ونؤكد لكم ولأعضاء مكتبكم على دعمنا الكامل. كما نود أن نشيد إشادة حارة بسلفكم، السفير بول بادجي ممثل السنغال، الذي أدار أعمال اللجنة في الدورة الثانية والستين بلباقته وحكمته المعتادين. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الأمانة العامة على إسهامهم ودعمهم القيم.

ومع أننا نؤيد البيانين العامين اللذين أدلت بهما في وقت سابق إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، ونيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يود وفدي أن يشدد على عدد من المسائل التي تتسم بأهمية خاصة للمملكة المغربية.

وإذ نباشر أعمال هذه الدورة الثالثة والستين بنفس التصميم والتوقعات بتحقيق النجاح الذي أحرزناه في الدورات السابقة، علينا أن نلاحظ مع شعور بالأسف أن آليات نزع السلاح ما زالت تعاني حتى الآن من حالة جمود مستمرة وركود في هذا الصدد. وما يدعوا إلى الأسف بشكل خاص أن نشير إلى اختتام الدورة التي تستمر لثلاث

بأهداف المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، واستضاف المغرب الاجتماع الافتتاحي للمبادرة الذي عقد في الرباط في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقبل وقت قصير، انضم المغرب في أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتشكل مشاركة المغرب في تلك المبادرة المتعددة الأطراف، التي يبلغ عدد أعضائها الآن ١٠٠ عضو، جزءاً من تدابير المستمرة لتوخي اليقظة والرصد الذي يقوم به المغرب في سياق الترتيبات الأمنية الوطنية وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي على السواء. وعلاوة على ذلك، فإن المغرب، الذي يعلق أهمية كبيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يلاحظ مع شعور بالارتياح أن زخماً جديداً نحو بدء نفاذ المعاهدة نشأ بصورة أوضح، بينما تنطلق إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ويتضح ذلك بشكل خاص من البيانات التي تم الإدلاء بها في الاجتماع الوزاري بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة. ويرحب المغرب، الذي شارك بفعالية في هذه العملية المفيدة، بنجاح العملية ويشكر منظميها على مبادرتهم ذات الصلة.

وتشكل داعياً آخر للقلق مسألة انتشار القذائف التي لديها قدرة الاستخدام لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وتولى المغرب رئاسة مجموعة الدول الموقعة على مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، ويؤكد المغرب مجدداً على اقتناعه بأن ذلك الصك ما زال يشكل الإطار المناسب لمعالجة موضوع انتشار القذائف. وفي هذا الصدد، لن يدخر المغرب وسعاً في شرح وتعزيز أهداف مدونة لاهاي.

وبالنسبة لوفدي فإن المسألة الشائكة المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تصدر التحديات الدولية للأمن والاستقرار

فترة عضوية المغرب في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، يرحب المغرب بعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية على نحو مرض في جنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. ويود الوفد المغربي في هذا الصدد أن يشيد بالجهود الصادقة للرئيس الأوكراني، السيد يلشينكو، التي أدت إلى نجاح الدورة الاستعراضية الحالية. ويأمل المغرب بأن تكون نتائج هاتين الدورتين الأوليين للجنة التحضيرية مفيدة لإنجاح الدورة الثالثة. وما زال المغرب ماضياً في هذا الاتجاه بغية أن يبلغ في نهاية المطاف الهدف المتمثل في إحراز النجاح في المؤتمر الاستعراضي البالغ الأهمية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وفي الواقع ثمة آمال هامة معلقة على ذلك المؤتمر الاستعراضي، مع الأخذ بعين الاعتبار ليس التحديات التي تواجه معاهدة عدم الانتشار فحسب بل أيضاً الأخطار والتهديدات الجدية التي ظهرت في الأعوام الأخيرة وتستدعي استجابة جماعية ومناسبة من المجتمع الدولي. وفي الواقع، علينا اليوم أن نضيف إلى خطر الاستخدام غير المتعمد أو العارض لحوالي ٢٧ ٠٠٠ سلاح نووي التي كشفت في جميع أرجاء العالم تهديداً جديداً ومعقداً مرتبطاً بالإرهاب، وخاصة الإرهاب النووي. وما فتئ المغرب من جانبه ولعدد من الأعوام يطور استراتيجية عالمية وشاملة لمكافحة الإرهاب وتولي الأهمية اللازمة لمكافحة الإرهاب النووي، فضلاً عن الضرورة الحيوية لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو المواد المرتبطة بها وناقلاتها والمواد الإشعاعية.

وفي هذا السياق، يولي المغرب أهمية كبيرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، التي يقدم المغرب إلى الأمم المتحدة تقارير عنها بصورة منتظمة. كما أن المغرب وبنفس الروح ملتزم



الإنسان، والتصميم على تعريف أهداف العنف المسلح والتنمية وغاياتهما ومؤشراهما، استكمالاً للأهداف الإنمائية للألفية. وتأتي مشاركة وفد بلادي النشطة في هذه المبادرة التي تستحق الإشادة في إطار إيمانه بأن الجهود الفردية والجماعية لأعضاء المجتمع الدولي لا يمكن أن تحقق أهدافها بالكامل ما لم تتجاوز الإطار الضيق للأمن وتصبح جزءاً من نهج عالمي يعالج جدياً التبعات الحقيقية للعنف المسلح، وبالأخص على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية البشرية.

إن المملكة المغربية، التي سعت دائماً سعياً حثيثاً إلى احترام مبادئ القانون الدولي في مجال نزع السلاح، تؤمن بأن المثل العالمية لترع السلاح تشمل تعزيز الآليات القانونية للأمم المتحدة في هذا المجال. وتلتزم المملكة المغربية بشدة، من جانبها، بالحوار والتفاوض والتسوية السلمية للتراعات. وهي لا تزال مقتنعة بأن بناء اتحاد مغاربي مع احترام سيادة الدول الأعضاء فيه وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع المادة ١٥ من معاهدة مراكش لسنة ١٩٨٩، من شأنه الإسهام دون شك في الأمن الإقليمي والدولي، وبخاصة في المنطقة الأوروبية والمتوسطية.

ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن إيجاد الردود الصحيحة على التحديات والمخاطر والتهديدات الجديدة المرتبطة بالأمن الدولي. إن التعاون الدولي وحشد النوايا الحسنة وبناء التعددية والتنفيذ الفعال لجميع بنود المعاهدات الدولية، كلها عناصر أساسية لبناء عالم أفضل ينعم فيه الجميع بالسلم والأمن.

**السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية):** يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، بحرارة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويمكنكم أن تطمئنوا على تعاوننا. كما نتوجه بالتحية إلى

الإقليميين والدوليين. وهذه الأسلحة أسلحة حقيقية للدمار الشامل باسم آخر. وعدم وجود نظام ومراقبة لاستخدام هذه الأسلحة ونقلها يضيف إلى انتشارها العشوائي في بؤر التوتر الساخنة، وخاصة في أفريقيا، مما يؤدي إلى آثار لا يمكن تحملها بالنسبة لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد الفشل المؤسف في عام ٢٠٠٦ للاجتماع الثاني للدول ضمن اجتماعاتها التي تعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، يرحب وفد بلادي بالختام الناجح لعمل الاجتماع الثالث للدول في تموز/يوليه في نيويورك ونعتقد أن التدابير المتضمنة في نتائج ذلك الاجتماع من شأنها المساعدة على تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي غضون ذلك، يرحب وفد بلادي، الذي شارك بصورة نشطة في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بإدارة فائض مخزونات الذخائر، بالتقرير الموضوعي الذي قدمه فريق الخبراء الحكوميين ذاك.

ويود وفد بلادي التأكيد على أن المغرب يؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمن بطبيعته لا يمكن تجزئته ويعتقد أن خطر انتشار هذه الأسلحة سيضع عقبات كبيرة أمام جهود التنمية في المناطق المتضررة إلى أن يعالج المجتمع الدولي تحدي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشجاعة وإحساس حقيقي بالحاجة الملحة إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلادي أن يشيد بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، موضوع المؤتمر الاستعراضي الوزاري المعقود في ١٢ أيلول/سبتمبر. وقد أعاد الإعلان التأكيد مرة أخرى على حقيقة أنه يركز على إعلان الألفية والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فيما يتعلق بتعزيز التنمية والسلام والأمن وحقوق

في النفقات العسكرية ولا تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأمن الدولي (A/63/134، ثانياً - ألف-٤). وهذه المسألة، التي تعكس قلقاً حقيقياً، ذات أهمية بالغة وينبغي أن تخضع للدراسة المتأنية. ويقترح وفد بلادي أن تُبقي اللجنة الأولى هذه المسألة على جدول أعمالها للعمل بشأنها لاحقاً.

ينبغي أن تتطرق المناقشات المواضيعية إلى قضية تحديد ما إذا كان بالإمكان النظر في هذه المسألة في إطار عمل فريق الخبراء الحكوميين بموجب قرار الجمعية العامة ١٣/٦٢ أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى إيجاد أدوات أخرى أكثر تحديداً للقيام بذلك. ويتعين على الدول الأعضاء في الأساس أن تكون أكثر تحابواً مع النداء الوارد في المادة ٢٦ من الميثاق بشأن "رغبة في إقامة الأمن والسلم الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

نزع السلاح العام الكامل هدف رئيسي للأمم المتحدة. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تطورات مقلقة ربما تدفعنا إلى الشك في مدى التزام الدول الأعضاء بهذا الهدف. والحالة حرجة بصفة خاصة في المجال النووي، حيث تواجه البشرية آراء متباينة إلى حد كبير. وتقوض هذه الخلافات، بشكل متزايد، التوافق في الآراء الذي أُرسى في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على الدول تبني موقف بناء بدرجة أكبر لمنح تلك المعاهدة كل السلطة التي ينبغي أن تكون لها إزاء سياساتها الأمنية. ومن ثم، فإن الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه ينبغي أن يستمر في تنظيم سلوك الدول الأطراف وأن ينص على عالمية المعاهدة في الأجل الطويل.

وينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد التدابير الضرورية لبناء الثقة لتحديد الأسلحة النووية ونظرياتها للدفاع الوطني والتخلص منها بالتدريج لتهيئة الظروف المؤاتية لترع السلاح

أعضاء المكتب الآخرين. وإن البيان المهم الذي ألقاه الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح سلط ضوءاً جديداً على البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتؤيد بنين البيانين اللذين ألقاهما وفد إندونيسيا نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، ونيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

كان لدى البشرية خلال السنوات القليلة الماضية الكثير من الأسباب لتصبح على وعي بالتحديات الحقيقية لبقائها والتي تجسدت بأساليب مختلفة. وتتطلب تلك التحديات زيادة التعاون المتعدد الأطراف وتعبئة الموارد على مستوى العالم لتوفير الاستثمارات الضرورية لضمان بقاء البشرية. وبالتالي لا يُعقل الاستمرار في تحويل مبالغ هائلة للإنفاق العسكري. فقد زادت بنسبة ٤٥ في المائة على مستوى العالم خلال السنوات العشر الماضية. ووفقاً لما جاء في دراسة موثوق بها في هذا المجال، تشمل العوامل التي تفسر الزيادة في النفقات العسكرية العالمية، من بين ما تشملها، أهداف السياسة الخارجية للبلدان والتهديدات الحقيقية أو المفترضة والصراعات المسلحة وما إلى ذلك.

هذه العوامل ليست قادراً محتوماً بأي حال من الأحوال؛ بل إنها من صنع الإنسان. ومن ثم، يتعين علينا أن نجد سبلاً ووسائل لتنظيم سلوك الدول والأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية لتهيئة الظروف المؤاتية لعكس الاتجاه نحو زيادة الإنفاق العسكري. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماماً أكبر لتأثير الإنفاق العسكري على الاقتصاد العالمي وقدرة البشرية على معالجة التحديات المرتبطة بالتنمية. وإن الأزمة السائدة حالياً في النظام المالي الدولي ستدفع الحكومات إلى إظهار مزيد من الاعتدال في إعداد ميزانياتها العسكرية.

ويشير الأمين العام في تقريره عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية إلى أنه ليس مفوضاً بمراقبة وتحليل الاتجاهات

أخلاقية. وفي هذا الصدد يصبح وضع معاهدة لتجارة الأسلحة ضروريا بصورة حيوية. وتتضمن اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وما يتصل بها من مواد أخرى مبادئ أساسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند العمل على إعداد معاهدة عالمية تكون ملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة.

ويرحب وفد بلادي بالإمكانية المتاحة حالياً للجمعية العامة لتكليف فريق عامل مفتوح العضوية بالنظر في هذه المسألة مع التقيد بم جدول زمني محدد. وسيتعين على ذلك الفريق البحث عن أكثر الصيغ فعالية وأشدّها إلزاماً من الناحية القانونية لمنع عمليات نقل الأسلحة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول منعاً باتاً، وهي عمليات تمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولها تبعات خطيرة. وبالتالي، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدى إلى تقليص احتكار الدول لممارسة العنف المسلح. وقد تسبب ذلك في معاناة لا توصف في المناطق المتضررة وهو يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار وإلى الفقر. وتؤيد بنن تأييداً تاماً إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

يتعين علينا تعزيز تعبئة المجتمع الدولي في إطار تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتائج أعمال الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بحاجة إلى التطبيق بشكل متماسك ومتسق لكي ننجح في القضاء على ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة.

إن الإرهاب، الذي ندينه بجميع جوانبه وجميع أشكاله ومظاهره، ما زال خطراً كبيراً على السلم والأمن

النووي. وتحمل الدولتان النوويتان الكبريان مسؤوليات خاصة في هذا المضمار. ومن شأن ظهور آفاق حقيقية على صعيد نزع السلاح النووي تجريد الأسلحة النووية من كل مغزى لها باعتبارها عاملاً في الأمن وإفقادها جاذبيتها بتبديد أي مبرر لمشاريع الانتشار الأفقي والرأسي، حقيقة كانت أم افتراضية، وهما ظاهرتان ضارتان بنفس الدرجة بقضية نزع السلاح. وبعد ترؤس فريق العمل الأول بهيئة نزع السلاح المعنية بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على مدار السنوات الثلاث المنقضية، يجد وفد بلادي نفسه مدفوعاً إلى الاعتقاد بأننا ما زلنا بعيدين عن الأفق الذي تتمنى بشدة أن نراه.

والمخاوف المرتبطة بمسألة انتشار الأسلحة النووية ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية وحدها في إطار الآلية المتعددة الأطراف التي تعمل بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما هو الحال الآن. ويتعين علينا بعد ذلك تشجيع إضفاء طابع تعددية الأطراف على عمليات تدبير المواد الانشطارية في إطار معاهدة ملزمة قانوناً يمكن التحقق منها، وعلى تطوير ونقل التكنولوجيات الجديدة التي تُمكن من الفصل المنهجي بين القدرة التكنولوجية على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والقدرة التكنولوجية على استخدامها في الأغراض العسكرية.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر في غاية الأهمية إلى جانب الوقف الاختياري المستمر للتجارب النووية. وفي الظروف الراهنة، لا يمكن للمرء أن يعالج مسألة الأسلحة النووية بصورة جدية دون أن يأخذ في الاعتبار ارتباطها بالحالة المتعلقة بالأسلحة التقليدية، التي تدعو إلى القلق بنفس الدرجة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج القضايا الحاسمة التي تثور في هذا السياق بحزم أكبر. وينبغي حظر التكدس غير المقيد للأسلحة التقليدية. وثمة حاجة إلى ضمان تنفيذ عمليات نقل الأسلحة بطريقة أكثر

بلادي بالالتزام الذي عبر عنه سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحل المسألة النووية سلمياً من خلال الحوار والتفاوض، مثل المحادثات السداسية، لبلوغ هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. غير أن وفد بلادي يود أن يوضح بكل احترام أن عبارة "المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق" التي ذكرها سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ليست وصفاً وقائياً. إنها مناورات عسكرية سنوية ذات طبيعة دفاعية بحتة، وهي جزء من تدابير بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية. وما فتئت جمهورية كوريا ترسل إخطارات مسبقة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجميع المناورات العسكرية الكبيرة منذ عام ١٩٨٢، بما في ذلك المناورات التي أشار إليها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أود أن أذكر الأعضاء بأن يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر هو الموعد الأخير لتقديم مشاريع القرارات والمقررات. واقترح ذلك الموعد النهائي في بداية أعمالنا. وإن العملية التي يجب أن ننفذها خلال الأسابيع القليلة القادمة شديدة الحساسية، ويحدوني الأمل أننا سنبدل قصارى جهدنا للوفاء بالموعد النهائي المتفق عليه بالفعل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

الدوليين. وخطر احتمال لجوء الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل لا يمكن إغفاله. ومن الضروري بذل جهود متواصلة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على نحو متسق. ويتعين علينا أن نواصل التفكير في استصواب إبرام معاهدة في هذا المجال. وسيتعزز السلم والأمن الدوليان بصورة ملحوظة في نهاية المطاف إذا احترمت جميع حكومات العالم وشعوبه ومواطنوه قيمة الحياة البشرية مع السعي الدؤوب بروح التعايش السلمي وحسن الحوار إلى تعزيز رفاه الجنس البشري بالتعاون والعمل معاً ونشر ثقافة السلام والحوار بين الأديان، خدمة للتفاهم المتبادل.

وبهذا الخصوص، يرحب وفد بلادي بأنشطة مراكز نزع السلاح الإقليمية، وبخاصة بث الحيوية في المركز الإقليمي الأفريقي في لومي. لقد بدأ ذلك المركز مرة أخرى يحتل مكانه في المساعي التي تبذلها القارة لتعزيز السلم والأمن الإقليميين بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والوكالات المختصة على المستوى دون الإقليمي. وتشيد بنن بالشركاء الذين يمولون أنشطة المركز المفيد جداً للبلدان المستهدفة.

كانت هذه بعض الأفكار التي رأى وفد بلادي أن من الضروري تبادلها مع اللجنة في هذه المرحلة من مداولاتنا لحين إجراء تبادل معمق بقدر أكبر للآراء حول هذه القضايا في المناقشات المواضيعية القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** قبل إعطاء الكلمة لممثل جمهورية كوريا الذي يريد التكلم ممارسة حق الرد، أذكر الأعضاء بأنه، عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات المدلى بها في إطار حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

**السيد يون جونج - كون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود ممارسة حق الرد على البيان العام الذي أدلى به سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يرحب وفد